

Distr.: General  
5 September 2012  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الدورة الحادية والعشرون  
البند ٦ من جدول الأعمال  
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

إندونيسيا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،  
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

\* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

١- أحاطت حكومة إندونيسيا علماً مع التقدير بالتوصيات المقدمة أثناء الدورة الثالثة عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بشأن إندونيسيا وأولتها الاعتبار الجاد. وفي المجموع تلقت إندونيسيا ١٨٠ توصية، قبل الوفد الإندونيسي ١٤٤ منها فوراً أثناء دورة الفريق العامل. وبالفعل تتمشى هذه التوصيات المقبولة مع أولويات الحكومة فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. أما التوصيات المتبقية والبالغ عددها ٣٦ توصية تحتاج المزيد من المشاورات بين أصحاب المصلحة المعنيين في البلد. ولم يرفض مباشرة وفد إندونيسيا أثناء الاستعراض أية توصية.

٢- وعقدت حكومة إندونيسيا مشاورات واسعة القاعدة مع أصحاب المصلحة المعنيين لتحديد موافقتها من التوصيات المتعلقة البالغ عددها ٣٦ توصية. وأسفرت المشاورات عن قبول إندونيسيا لستّ من التوصيات المذكورة.

٣- وفي المجموع، تقبل حكومة إندونيسيا ١٥٠ توصية ولا يسعها تأييد ٣٠ توصية. ولتابعة التوصيات المقبولة، فإن إندونيسيا ملتزمة بإدماجها في صلب عملية تنفيذ خطة العمل الوطنية الحالية لحقوق الإنسان. وبالفعل فإن العديد من التوصيات المقبولة باتت جزءاً لا يتجزأ من خطط العمل الوطنية الحالية لحقوق الإنسان.

٤- وتركز هذه الإضافة على ردود حكومة إندونيسيا على التوصيات الست والثلاثين التي لم يصدر قرار بشأنها أثناء دورة الفريق العامل.

٥- وتقبل إندونيسيا التوصيات التالية:

١-٥- التوصيات ١-١٠٩ و ٢-١٠٩ و ٨-١٠٩ بشأن التصديق على المعاهدات الدولية ولا سيما البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن العمل اللائق للعمال المتزولين؛

٢-٥- التوصية رقم ٩-١٠٩ بشأن الحاجة إلى زيادة الشفافية في مجال حقوق الإنسان؛

٣-٥- التوصية رقم ١٠-١٠٩: تؤيد حكومة إندونيسيا وجود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في البلاد، بما في ذلك وجودها في سبيل أداء ولايتها. وتمنح وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر إمكانية الوصول في إندونيسيا لأي جزء في البلاد لأغراض الاضطلاع بولايتها. ويواصل وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر العمل مع القوات المسلحة الإندونيسية للاضطلاع بنشر القانون الإنساني في أجزاء متعددة من البلاد، بما في ذلك في مقاطعتي بابوا وغرب بابوا. وتقوم إندونيسيا حالياً مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوضع الصيغة النهائية لاتفاق جديد مع البلد المضيف ليحل

محل الاتفاق القديم الذي انتهت مدته وبذلك يُرسى الأساس القانوني لأنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جميع أنحاء إندونيسيا؛

٥-٤ - التوصية رقم ١٠٩-٢٧: تواصل حكومة إندونيسيا تيسير الحوار فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين بمن فيهم منظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين وزعماء المجتمعات المحلية بشأن موضوع ختان الإناث بهدف القضاء على ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٦- لا تستطيع حكومة إندونيسيا تأييد التوصيات التالية:

٦-١ - التوصية رقم ١٠٩-٦: صادقت حكومة إندونيسيا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في عام ٢٠١١. ولم يُناقش، حتى الآن، التصديق على البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية مع أصحاب المصلحة لإمكان إدراجها في خطة العمل الوطنية المقبلة لحقوق الإنسان؛

٦-٢ - التوصيات ١٠٩-٣ و ١٠٩-٤ و ١٠٩-٥: لم يتم، حتى الآن، التشاور فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة، في عام ٢٠١١، قصد إدراجه في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان؛

٦-٣ - التوصيتان ١٠٩-٧ و ١٠٩-٣٦: تؤيد حكومة إندونيسيا تعزيز وحماية الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. واعتباراً لتكوينها الديمغرافي فإنها لا تقرّ، رغم ذلك، تطبيق مفهوم الشعوب الأصلية على النحو الذي يعرفه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشأن حقوق الشعوب الأصلية في البلاد؛

٦-٤ - التوصيات ١٠٩-١١ و ١٠٩-١٢ و ١٠٩-١٣ و ١٠٩-١٤ و ١٠٩-١٥ و ١٠٩-١٦ و ١٠٩-١٧ و ١٠٩-١٨ و ١٠٩-١٩: تؤيد حكومة إندونيسيا ولايات أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة وتستمر في إبداء التعاون معها. وقد وجهت إندونيسيا دعوة إلى أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لزيارة البلاد بالاستناد إلى أولوياتها واحتياجاتها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وحتى يومنا هذا، تلقت الحكومة ١٣ زيارة من ١٢ من أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعين للأمم المتحدة. وقد وجهت الحكومة دعوات إلى المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢ وجهت الحكومة دعوة إلى المقرر الخاص المعني بحرية التعبير. وجار التشاور بين الحكومة وبين المقرر الخاصين المعنيين بشأن خطة لزيارة ثلاثة من المقرر الخاصين، وفيما يتعلق بوجه خاص تواريخ الزيارة وطرائقها؛

٦-٥- التوصيتان ٢٠-١٠٩ و ٢٥-١٠٩: لا تعكس التوصيتان الوضع الفعلي السائد في المقاطعات التي تشيران إليها؛

٦-٦- التوصيات ٢١-١٠٩ و ٢٢-١٠٩ و ٢٣-١٠٩: لا تزال عقوبة الإعدام تشكل جزءاً من القانون الوضعي في إندونيسيا. وقد أحرقت في البلاد مداوولات عامة بشأن موضوع عقوبة الإعدام. وأحيل الموضوع إلى المحكمة الدستورية في عام ٢٠٠٧ لإجراء مراجعة قضائية له وقد تقرر أن تطبيق عقوبة الإعدام لا يتعارض مع الدستور. وتعتبر عقوبة الإعدام كملاذ أخير لا تفرض بشكل انتقائي إلا على الجرائم الخطيرة، ولا يجوز تنفيذها إلا بعد استنفاد جميع الملاحظات القانونية. وهناك آلية لتحويل عقوبة الإعدام إلى عقوبة السجن مدى الحياة؛

٦-٧- التوصية رقم ٢٤-١٠٩: هذه التوصية لا تتطابق مع التحدي الفعلي الذي تواجهه إندونيسيا في التصدي لحالات الاعتداء على السجناء. ويتم النظر في الدعوى الجنائية المرفوعة ضد حراس السجون في إطار الولاية القضائية للمحكمة المدنية وهي لا تحال أبداً إلى المحكمة العسكرية؛

٦-٨- التوصية رقم ٢٦-١٠٩: تمارس بعض المجتمعات المحلية ختان الإناث لأغراض رمزية في معظم الأحيان ولا ينطوي ذلك على أي شكل من أشكال تشويه الأعضاء التناسلية. وحالات ختان الإناث الذي يخرج عن الرمزية هي حالات معزولة تمارس من جانب جهات الختان التقليدي. وقد صدرت لائحة وزارة الصحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لضمان إجراء آمن، دون أن يكون الغرض منها بأي حال من الأحوال التشجيع أو الترويج لممارسة ختان الإناث. وتواصل حكومة إندونيسيا شحذ وعي الجمهور بشأن الآثار الضارة المحتملة لممارسات ختان الإناث على النساء والفتيات؛

٦-٩- التوصية رقم ٢٨-١٠٩: إن العقوبة البدنية للأطفال ليست مشكلة لأن هذه الممارسة غير مقبولة من الناحيتين القانونية والثقافية؛

٦-١٠- التوصية رقم ٢٩-١٠٩: أصدرت حكومة إندونيسيا القانون المتعلق بنظام القضاء الجنائي للأحداث، في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، وهو قانون يستوعب مبادئ ومعايير اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك العدالة التصالحية ومصالح الطفل الفضلي. ويرفع القانون الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية من ٨ سنوات إلى ١٤ سنة؛

٦-١١- التوصية رقم ٣٠-١٠٩: ينص الدستور على أن حرية الصحافة هي واقع من وقائع الحياة في إندونيسيا. والوصول بالنسبة للصحفيين مكفول في جميع أنحاء البلاد. على أن الحكومة تنظم وصول الصحفيين الأجانب إلى بعض المناطق التي يعدم فيها أمنهم، وذلك للحفاظ على سلامتهم لأن الحكومة مسؤولة عن حمايتهم؛

٦-١٢- التوصية ١٠٩-٣١: تبقى حكومة إندونيسيا ملتزمة التزاماً راسخاً بدعم حرية الفكر والوجدان والدين والنهوض بالوثام الديني فيما بين أتباع الأديان المختلفة. وقد أُحيل القانون رقم 1/PNPS/1965 إلى المحكمة الدستورية في عام ٢٠١٠ لمراجعته قضائياً بنية إلغائه لكن المحكمة قررت أن القانون يتمشى مع أحكام الدستور؛

٦-١٣- التوصيات ١٠٩-٣٢ و ١٠٩-٣٣ و ١٠٩-٣٤ و ١٠٩-٣٥: تعلق حكومة إندونيسيا أهمية كبيرة على حماية الأشخاص الذين يعملون في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمن فيهم الناشطون في مجال حقوق الإنسان. ثم إن القوانين واللوائح الوطنية الحالية وكذلك المناخ العام الذي يتسم بالانفتاح والذي تدعمه حرية الصحافة تشكل مقومات كافية لتوفير مثل هذه الحماية. وتواصل الحكومة أيضاً تعزيز حماية المبلغين عن حالات الفساد. كما تواصل الحكومة مراجعة وتحديد القوانين واللوائح التي يجتمل أن يكون لها أثر سلبي على ممارسة كل فرد حقه في حرية التعبير (فمثلاً ألغيت المواد ١٣٤ و ١٣٦ مكرراً و ١٣٧ من القانون الجنائي الإندونيسي التي تجرم الأفعال التي تمثل شتماً لرؤساء الدول، وذلك بعد مراجعة قضائية قامت بها المحكمة الدستورية).